

Distr.: General
18 December 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني
بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة
المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين
الجنسين والتنمية والسلام في القرن
الحادي والعشرين"

بيان مقدم من منظمة ديانوفا الدولية، وهي منظمة غير حكومية ذات
مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

040215 020215 14-66273X (A)



بيان

إعلان صادر عن منظمة ديانوفا الدولية تحضيراً للدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة

في سنة ٢٠١٥ الحاضرة والتي تؤشر على الذكرى العشرين لصدور منهاج عمل بيجين، يتعين على المجتمع الدولي بكامله أن يتعهد بالتزام راسخ بالعمل من أجل حقوق الإنسان بوجه عام، ولتمكين المرأة بصفة خاصة، في سبيل تحقيق هدف المساواة بين الجنسين. وهذا الهدف هو حق أساسي وشرط ضروري أيضاً لتحقيق تنمية بشرية مستدامة. مع ذلك، ورغم التقدم الواسع الذي تم تحقيقه، فإن أي بلد، حتى من البلدان الأكثر تقدماً في هذا المجال، لم يتمكن من القضاء قضاء تاماً على آفة التمييز بين الجنسين.

إن التمييز ضد المرأة والفتاة هو فعل من صنع الإنسان – وبالتالي فالقضاء عليه ممكن من خلال تغيير سلوكيات ومواقف الرجل والمرأة على السواء. وتحقيقاً لذلك، يمكن للمجتمع الدولي أن يستند إلى عدد من النصوص والمعاهدات التي حازت على إقرار وقبول شاملين، والتي يتوخى جميعها بلوغ هدف إنهاء التمييز ضد المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين.

ويشكل الحصول على التعليم شرطاً أساسياً لتمكين المرأة – وخصوصاً المرأة الريفية: فالتعليم يتيح لها اتخاذ قرارات مسؤولة وواعية فيما يخص الإنجاب، ويتيح لها أيضاً كسر طوق الفقر والاستغلال، مما يقتضي بذل أكبر جهد ممكن في هذا الصدد، وفي الوقت نفسه، استئصال هذا الداء من جذوره بمكافحة القوالب النمطية الجنسانية والتشجيع على بناء علاقات أكثر احتراماً.

ونحن، المنظمات الأعضاء في شبكة ديانوفا الدولية، نناشد الدول الأعضاء المشاركة في الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة، تطبيق النصوص التي تعهدت جميعها بتطبيقها في مجال حقوق المرأة، ومن بينها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان الجمعية العامة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة (١٩٩٣)، ومنهاج عمل بيجين (١٩٩٥)، وكذلك القرار ١٣٢٥ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

بالإضافة إلى ذلك، وإذ تتعرض الآن عدة بلدان في الشرق الأوسط بشكل مباشر لتهديد التطرف الديني، ثمة قلق بالغ يساورنا تجاه التذرع بالدين أو التقاليد أو الخصائص الثقافية لتبرير الوضع الراهن من حيث تعزيز حقوق المرأة، مما يؤدي بالتالي إلى استمرار العنف والتمييز ضد المرأة.

وبناءً على هذه الأسباب، فإننا نطلب من اللجنة أن تعدّ خطة من أجل تمكين المرأة، استناداً للعناصر التالية:

تشجيع التعليم الأساسي للنساء والفتيات، خصوصاً في المناطق الريفية، من أجل تحسين إدارة صحتهم وصحة أسرهم، وتنمية قدراتهم، مما يعزز بالتالي تنمية مجتمعاتهم؛ إزالة العقبات القانونية والاجتماعية والمالية التي تشكل أساساً للتمييز ضد النساء والفتيات. وتعزيز مجموعة أنشطة رعاية وحماية حقوق النساء من جميع الأعمار؛ اتباع مسار تعليمي جيد للتثقيف الجنسي منذ التعليم الابتدائي، لغرض تعزيز مسؤولية النساء والفتيات تجاه صحتهم الجنسية والإنجابية كوسيلة للقضاء على الفقر وبناء التماسك الاجتماعي؛

وضع خدمات جيدة وإتاحة الحصول عليها في مجال المعلومات، ومنع الحمل، ورعاية الأمومة، ورعاية ومعالجة الأمراض المنقولة جنسياً أو عن طريق الدم، وما إلى ذلك؛ تعزيز مشاركة المرأة في جميع دوائر النقاش العام والخاص، وخصوصاً عن طريق نظام تحديد الحصص، أو بأي شكل من أشكال العمل الإيجابي الذي يتيح للنساء بناء كتلة حاسمة من حيث مشاركتها على كافة المستويات في الحكومة والمجالس الإدارية للشركات العامة والخاصة؛ اعتماد وتنفيذ السياسات والموارد اللازمة لتمكين المرأة من الاستفادة من تدابير الحماية والرعاية والعدالة عند وقوعها ضحية للعنف؛

إنهاء الممارسات والتقاليد التي تشكل خطراً يهدد صحة النساء والفتيات وأمنهن (الزواج القسري، تشويه الأعضاء التناسلية، الخ)؛

مكافحة جميع أشكال الاتجار بالبشر واتخاذ التدابير على الصعيد الإداري والقانوني من أجل منع ومكافحة استغلال النساء والفتيات في البغاء والمواد الإباحية؛ ومكافحة القوالب النمطية المنقولة عن طريق الدعاية؛ ومكافحة الأشكال الجديدة للاستغلال والعنف التي ترتكب ضد النساء والفتيات والتي تنشأ نتيجة لتطور التكنولوجيا الجديدة، وخصوصاً من خلال الانترنت والشبكات الاجتماعية؛

تعزيز قيام شراكات فعلية بين الحكومات والمجتمع المدني، ومن ذلك بشكل خاص المنظمات النسائية ومنظمات القطاع الثالث، في سياق إعداد وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

تحديد وتعزيز المبادرات والممارسات الجيدة في مجال اندماج المرأة في أجهزة الإدارة والحوكمة، والشروع في تنفيذها عن طريق منظمات القطاع الثالث بصفة خاصة.